



الحكومة توافق على صرف قيم محصول

القمح والشعير دون «براءة ذمة»

الحسكة - دحام السلطان

وافق رئيس مجلس الوزراء عماد خميس على توصية اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء، على قيام المصرف الزراعي بالتعاون بصرف قيم محصول الحبوب (قمح - شعير) للفلاحين دون مطالبتهم بتقديم «براءة ذمة» عن ديونهم تجاه وزارات الكهرباء - المالية والموارد المائية.

في سياق متصل بين مدير فرع المصرف الزراعي التعاوني في الحسكة خضر الحسو في حديث له «الوطن» أن حجم المبالغ المالية المصروفة في كامل فروع المصارف الزراعية التعاونية في محافظة الحسكة، لقاء قيم المحاصيل الزراعية والبالغ عددها ١٧ فرعاً مصرفياً، بلغت ٨.٨ مليارات ليرة سورية حتى تاريخه، منها ٢.٧ مليار ليرة لصالح فرع الحسكة.

وأكد الحسو صرف فواتير الفلاحين المتضمنة قيم محاصيلهم المالية من القمح والشعير التي قاموا بتسويقها إلى مراكز الشراء المعتمدة حكومياً في المحافظة، والتي تم تحويلها من فرع المؤسسة السورية للحبوب وفرع المؤسسة العامة للأغلاف فور ورودها من مصدرها وبنفس اليوم ومن دون تأخير، لافتاً إلى أن فرع المصرف بمدينة الحسكة قام بتحويل مبلغ ٣٢ مليون ليرة إلى الآن من الفلاحين الذين استفادوا من القانون ٤٦ المنصن جدولته الديون لمدة ١٠ سنوات وهي المترتبة بذمتهم لفرع المصرف الزراعي.

وأشار مدير فرع المصرف الزراعي بطل براك علي العلي إلى أن فواتير الفلاحين التي تم صرفها لغاية نهاية دوام يوم أمس الثلاثاء مليار وخمسة ملايين ليرة سورية، بينما بينت مديرية فرع مصرف الشدادي رحاب العلي أن مبلغ ١٨٥ مليون ليرة هي قيم فواتير الفلاحين لغاية التاريخ ذاته، وأوضح مدير فرع المصرف الزراعي في البوعل نصر محمد الأحمد أن أكثر من ١٧٤ مليون ليرة كانت قيم فواتير الفلاحين لمحصولي القمح والشعير لغاية تاريخ يوم أمس.

كما سجل فرع مصرف القامشلي ٦١٠ ملايين ليرة، ومصرف القحطانية ١٩٦ مليون ليرة، ومصرف البعريية ٢٠٥ ملايين ليرة، ومصرف اليرموك ٤٣٥ مليون ليرة، ومصرف تل حميس ٦٤٦ مليون ليرة، ومصرف الملكية ١٥٠ مليون ليرة، ومصرف عامودا ٢٩٠ مليون ليرة، وسجل مصرف رأس العين ملياراً و٨٢٣ مليون ليرة، ومصرف أبو راسين ٦٧ مليون ليرة، ومصرف تل نمر ٣٢ مليون ليرة، ومصرف الديراسية مليوناً ونصف المليون ليرة، بينما لم يسجل مصرفا الجاوية ومركدة أي أرقام..

في اجتماع اللجنة التوجيهية العليا للحكومة الإلكترونية

خميس: مهلة أسبوع لبلورة آلية قانونية واضحة تحدد الجهات التي يحق لها إلقاء الحجز الاحتياطي ضماناً للمال العام



٧١ جهة ضمن الحكومة الإلكترونية الأمانة

البيانات في الجهات التي تم اختيارها بدءاً من شهر تموز القادم، وأكدت بوسع أنه تم تقديم صورة موحدة للخدمات الحكومية بهدف تبسيط وتوحيد طرق الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية عبر القنوات المختلفة حيث وصل عدد الخدمات الكلي إلى ٣٩٠٠ وعدد الخدمات المنشورة (مكتملة التوصيف) إلى ٢٧٢٠ أما منهجية الترميز الوطني فاستكمل تطبيقها في جهتين تجريبياً هما وزارتا الاتصالات والتقانة والصناعة ويجري التنسيق لبدء تطبيقها لدى الجهات العامة، وأضافت: إن منظومة قرارات الحجز الاحتياطي التي تمت المباشرة بها في نهاية العام الفاتت وصلت نسبة الإنجاز إلى ١٠٠ بالمئة والمنظومة دخلت حيز الاستثمار الفعلي.

بدورها أشارت مديرة الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة فاديا سليمان إلى أنه يتم العمل على استكمال مشاريع البنية الداعمة ومنها مركز المعطيات الوطني وبناء سلطة التصديق الرقمي المتوقع الانتهاء منه في الشهر التاسع من العام الجاري والشبكة الحكومية الأمانة ومركز الاستجابة لطارئ الحاسوب. وأنه ضمن مشروع التوقيع الرقمي تم تصميم وتوريد وتركيب وتشغيل منظومة التوقيع الإلكتروني (سلطة التصديق الوطني وسلطة التصديق الحكومي) في الجمهورية العربية السورية، والمرحلة الثانية وهي مرحلة تشغيل واستثمار المنظومة ومدتها ثلاثة أشهر ووصلت نسبة الإنجاز في هذا المشروع إلى ٨٠ بالمئة.

ولفتت سليمان إلى أن عدد الجهات المنضوية في مشروع الشبكة الحكومية الأمانة وصل إلى ٧١ جهة وتم إطلاق خدمة الاتصال الآمن، وقد بلغ عدد الجهات تحت الاتصال الآمن ٤٥ جهة وعدد الخدمات الحالية ٧ خدمات. واستعرض المجتمعون محتوى الإستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي والمقترحة التي من شأنها رفع التصديق العالمي للحكومة الإلكترونية السورية وفق مؤشرات الاتحاد الدولي للاتصالات وتعزيز الأمانة مشيرين إلى أن ملف الحكومة الإلكترونية وتم ملف وطني لا تخصص به وزارات الاتصالات والتقانة وإنما تشارك به جميع وزارات الدولة.

المصغرة التي يتم تطوير البرمجية الخاصة بها وتدريب نقاط الاتصال تمهيداً للإطلاق في شهر أيلول القادم ومنظومة قرارات الحجز الاحتياطي التي دخلت حيز الاستثمار الفعلي حيث تم ضم معظم الجهات المصدرة للقرارات على أن تكون المرحلة المتبقية هي ضم الوحدات الإدارية أيضاً واستكمال منهجية الترميز الوطني وتعميمها، ويجري التنسيق لبدء تطبيقها لدى الجهات العامة. وأشار وزير الاتصالات إلى استكمال ٩٢ بالمئة من أعمال تطوير المنظومة الوطنية للمعاملات الحكومية الإلكترونية، والبدء بتصنيف إجراءات الموازنة العامة بمشاركة مع فرق العمل في هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وفي وزارة المالية، وفق القوالب المعتمدة للتوصيف الإجرائي والفني، وبما يتسجم مع وثيقة المفاهيم الأساسية.

من جهتها بينت مديرة التنمية المعلوماتية في وزارة الاتصالات رانيا بوسعد أنه تم إدراج مشروع تطوير منصة وطنية للبيانات المفتوحة من قبل الوزارة ضمن خطة العام القادم والبدء بجرد مجموعات العمل على استكمالها ومنها بوابة الخدمات

الوطن

ناقشت اللجنة التوجيهية العليا للحكومة الإلكترونية خلال اجتماعها أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس تطورات العمل في مشروع الحكومة الإلكترونية والمكونات التي يمكن العمل عليها في ظل الظروف الراهنة والتي من شأنها رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطن.

وحدد خميس في بيان للمجلس تلقت الوطن نسخة منه مدة ثلاثة أشهر تعد خلالها كل وزارة لائحة بالترميز الخاص بها في سياق مشروع الترميز الوطني للجهات العامة، لافتاً إلى ضرورة إمام ودراسة كل العاملين في الدولة ببوابة الحكومة الإلكترونية، كما حدد مهلة أسبوع لبلورة آلية قانونية واضحة تحدد الجهات التي يحق لها إلقاء الحجز الاحتياطي ضماناً للمال العام، وإعادة ترتيب الحجوزات الكترونياً بأثر رجعي، مبيناً أهمية الترميز الوطني التي تم توطينها في ضمان الدقة في إلقاء الحجز الاحتياطي قد اختصت الكثير من التداخلات والخلل الذي كان يعترى هذه الآلية.

وطلب رئيس مجلس الوزراء من وزارة الاتصالات والتقانة، إعداد دليل بالمعايير المعتمدة عالمياً كمؤشرات مؤثرة في قوائم التصنيف الدولي لترابنية الدول في مجال خدمات الاتصالات ومن تم توزيع الدليل على كل الجهات العامة لمرعاة هذه المعايير في تعاطيها مع الجانب التقني.

ولفت خميس إلى أن قطاع الاتصالات يجب أن يكون ذا تأثير فعال على مستوى السياسات المالية والتقنية، ورافد مهم لموارد الدولة، كوعاء للاستثمار في الضمائر المعرفي الرقمي. مشيراً إلى أن هناك أولويات ضمن هذا المشروع الوطني الهادف إلى ضمان تقديم الخدمات للمواطنين بالشكل المناسب.

وزير الاتصالات إياد الخطيب استعرض المشاريع المرتبطة بالخدمات والتي يجري العمل على استكمالها ومنها بوابة الخدمات

قانون يجيز تعيين ٥ بالمئة من الخريجين الأوائل في كل معهد أو قسم أو تخصص يمنح درجة دبلوم تقني

فادي بك الشريف

لـ«الوطن» أن الهدف من القانون تأمين فرص عمل لخريجي المعاهد في المسابقات التي يتم الإعلان عنها من وزارات الدولة، مشيراً إلى أهمية القانون في خلق عامل التوقف بين الطلاب سعياً منهم للحصول مراكز متقدمة ضمن شريحة الأوائل بغية الحصول على فرصة عمل في الجهات العامة.

علماً أنه تم خلال العام الماضي تعيين ٦٠٠ خريج دون مسابقة، وبلغ عدد الطلاب الخريجين من المعاهد العام الماضي أكثر من ١٢ ألف طالب من ٢٠٠ معهد تقني يتبع للمجلس الأعلى للمعاهد التقنية، ولأسيما وأن قبول خريجي التعليم التقني للعمل في المؤسسات الحكومية كان يتم خلال السنوات الأخيرة من خلال المسابقات.

وفي بيان لوزارة التعليم العالي، تحدثت عن أهمية التعليم التقني وحجم أعداد الطلاب الخريجين في المعاهد التي ساهمت بدور كبير في تخريج كفاءات بشرية مؤهلة ومدربة تقوم بدورها على أكمل وجه ناهيك عن المساهمة في عملية التنمية.

ولفتت الوزارة إلى بذل جهود كبيرة خلال السنوات الماضية من تفعيل العمل بخدم احتياجات سوق العمل وذلك من خلال المجلس الأعلى للتعليم التقني.

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد، قانون أجاز بتعيين ٥ بالمئة من الخريجين الأوائل من السوريين ومن في حكمهم في كل معهد أو قسم أو تخصص يمنح درجة دبلوم تقني في الجهات العامة في كل عام دراسي من دون إعلان أو مسابقة.

هذا وحدد القانون الخاص بالمعاهد عدداً من الشروط بأن يكون المعهد تابعاً للمجلس الأعلى للتعليم التقني، وألا يقل معدل الخريج عن جيد، مع إقرار الحاجة من قبل إحدى الجهات العامة.

وبموجب المادة الثانية من ذات القانون لا يستفيد من أحكام هذا القانون الخريج الذي يرغب بمتابعة دراسته عملاً بأحكام المادة ٣/١/١١٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالرسوم رقم ٢٥٠/٢٥٠٦ لعام ٢٠٠٦ وتعديلاته.

ويتم فرز الخريجين على الجهات العامة وفق الحاجات المحددة من قبلها بقرار من رئيس مجلس الوزراء، كما يتم التفاضل بين الخريجين على أساس معدل التخرج والربط بالمرتبة من قبلهم للتعيين في الجهات العامة..

وبين وزير التعليم العالي بسام إبراهيم

.. وقانون يمنح مهلة ثلاثة أشهر للمخترعين الذين لم يسدوا الرسوم السنوية المستحقة عليهم

وقضى القانون بمنح الأشخاص الذين لم يسدوا الرسوم السنوية المستحقة عليهم من بداية عام ٢٠١١ مدة ثلاثة أشهر لتسديد الرسوم التوجيهية عليهم قانوناً لإعادة العمل ببراءات اختراعاتهم وفقاً لأحكام القانون رقم (١٨) لعام ٢٠١٢، على أن يمنح الأشخاص المذكورين في الفقرة السابقة العمل ببراءات اختراعاتهم.

الذين لم يضعوا اختراعاتهم موضع الاستثمار أو لم يقوموا بإثبات وضع اختراعاتهم موضع الاستثمار وفق أحكام الفقرة ٣ من المادة ٣٥ من القانون رقم (١٨) لعام ٢٠١٢ مهلة سنة واحدة ومرة واحدة من تاريخ صدور هذا القانون لإعادة العمل ببراءات اختراعاتهم.

٢٤٣ مخالفة غاز في ريف دمشق.. وسحب ٣٠ رخصة بسبب المتاجرة

كراز لـ«الوطن»: معتمدون يبيعون أسطوانات الغاز من دون بطاقة ذكية وبأسعار زائدة

٢٠ مركزاً جديداً للبطاقة الذكية في ريف دمشق قريباً

قاموا بذلك وتمت محاسبتهم من خلال مصادرة الكميات وإحالتها على القضاء، مشيراً إلى أن توزيع الغاز عن طريق البديات يكون بشكل مؤتمت، فمن لديه بطاقة ذكية واشترى أسطوانة من طريق البلدية يتم خصم أسطوانة من رصيده على البطاقة الذكية.

ولفت كراز إلى انخفاض توزيع الغاز بعد تفعيل البطاقة الذكية من ٢٥ ألف أسطوانة في اليوم إلى ١٥ ألفاً.

مبيناً أن البطاقة الذكية حذت من تهريب المادة والانتجار بها، كاشفاً عن سحب ٣٠ رخصة غاز بسبب المتاجرة بالمادة والبيع بأسعار زائدة.

مشيراً إلى أن أي مخالفة تضبط تتم معالجتها على الفور.

وأضاف: الموضوع من مسؤولية التكوين التي تقوم بدوريات مستمرة، وتخبر المحافظة بالإجراءات والضوابط التي قامت بها لتتم محاسبة أي معتمد غاز تكون الوحدات الإدارية هي من تقوم بتصدير رخص الغاز.

وعلى خلاف ما صرح به كراز، نفى مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق لؤي السالم ضبط معتمدين يبيعون الغاز بشكل حر، موضحاً بأن كامل الكمية التي يستجرها المعتمد يجب تخريجها عن طريق جهاز البطاقة الذكية كي يستطيع استرجار كميات جديدة.

وكشف عن تنظيم ٢٤٣ ضبطاً منذ بداية العام وحتى تاريخه، ١٦٥ ضبطاً منها لتقديم طلب غاز منزلي ضمن المطاعم ولأغراض صناعية، و٦٦ ضبطاً لعدم الإعلان عن السعر، على حين تم ضبط ٤٨ حالة لتقاضي أسعار زائدة و٢٤ ضبطاً احتكار، إضافة إلى تنظيم ٤ ضبوط لمزاولة مهنة تعبئة الغاز من دون ترخيص.

من جانبه أكد مدير غاز دمشق وريفها نائل علاف أن مسؤوليته تنتهي بعد إرسال سيارات الغاز، أما مراقبتها في الأسواق فلا تعد من مسؤوليته.



حر من دون بطاقة ذكية ويتقاضون أسعاراً زائدة، مؤكداً ضبط بعض من

وأكد كراز وجود بعض المعتمدين الذين يقومون ببيع أسطوانات الغاز بشكل

إلى رقم الهاتف، لتقوم كل بلدية برفع القوائم لفرع الغاز.

الريف كافة.

وبين كراز لـ«الوطن» أنه سوف يتم افتتاح مركز جديد في أشرية صحنايا، وتوسيع مركز صحنايا من ٥ إلى ١٠ نقاط كي ينتج ١٥٠-٢٠٠ بطاقة بدلاً من ٨٠ في إنتاج اليوم، لافتاً إلى وجود فرق جواله لإصدار البطاقة الذكية تستهدف الحالات الخاصة كصعابى الحرب والعاجزين، كي تصل البطاقة إلى منازلهم من دون أي عبء.

وأضاف: نتواصل مع شركة تكامل وسادكوب لمعالجة المشكلات كافة في مراكز البطاقة الذكية، وإحداث مراكز في المناطق المزدحمة، كاشفاً عن إصدار ٢٧٠ ألف بطاقة منذ بداية العام وحتى تاريخه.

وأشار كراز إلى وجود نسبة كبيرة من المواطنين لم يحصلوا على بطاقة ذكية فيقومون بشراء أسطوانات الغاز عن طريق البلديات من خلال تسجيل اسمهم الثلاثي ورقم البطاقة الأسرية إضافة

جنتار العلي

وصلت شكاوى لـ«الوطن» عن قيام بعض معتمدي الغاز في ريف دمشق ببيع أسطوانات الغاز بسعر زائد عن التسعيرة الرسمية، إذ وصل سعر الأسطوانة إلى ٥ آلاف ليرة، فضلاً عن الإزدحام الكبير على مراكز البطاقة الذكية وانتظار المواطنين على الطوابير لساعات طويلة، وعدم تخديم المناطق كافة بمراكز مجهزة.

فيما كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة ريف دمشق ميشيل كراز عن التجهيز لافتتاح ٢٠ مركزاً في الأيام القادمة لتخفيف الضغط عن كل المراكز كي لا يعاني المواطنون من الحصول على البطاقة الذكية، مشيراً إلى وجود ٤٣ مركزاً في المحافظة تستهدف مناطق الكثافة السكانية كصحنايا وجرمانا والتل، مضيفاً: مع ذلك فإن المراكز الحالية لا تغطي مناطق